



التاريخ: / / 14

الموافق: 27 / 10 / 20

إسم الملف: 18/2

الرقم الإشاري: 266

السيد / المدير التنفيذي للشركة العامة للنقل السريع

بعد التحية ...

بالإشارة إلى كتابكم رقم 1.أ. 60 المؤرخ في 2015.2.25 ميلادية الذي تشيرون فيه إلى كتاب السيد وكيل وزارة المواصلات للطرق والنقل البحري رقم 887/92 بتاريخ 2015.3.14 م القاضي بتكليف رئيس لمجلس إدارة الشركة العامة للنقل السريع حيث جاء هذا الأجراء مخالفا للنظام الاساسى للشركة والقانون التجاري الذى يعتبر بأن تكليف رئيس وأعضاء مجلس الإدارة اختصاص أصيل من اختصاصات الجمعية العمومية و تستطلعون الرأي القانوني فى مدى قانونية تكليف السيد رئيس مجلس الإدارة .

وردا عن ذلك نفيد

أن المادة الأولى من قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقا) رقم 355 لسنة 1987 ميلادية قد نصت على أن تنشأ وفقاً لإحكام هذا القرار شركة مساهمة تسمى الشركة العامة للنقل السريع وتتبع اللجنة الشعبية العامة للمواصلات والنقل البحري (سابقا) وتمارس الشركة نشاطها وفقاً للقواعد المعمول بها في الشركات التجارية طبقاً لأحكام القانون التجاري ونظامها الاساسى بما لايتعارض وأحكام هذا القرار .

ونصت المادة 15 من قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقا) رقم 880 لسنة 1988 ميلادية بإصدار النظام الاساسى للشركة العامة للنقل السريع على أن تتولى إدارة الشركة لجنة شعبية يتم تشكيلها وفقاً لإحكام القانون رقم 13/ لسنة 1981 ميلادية بشأن اللجان الشعبية وإلى أن تشكل اللجنة الشعبية تتولى إدارة الشركة لجنة إدارة يصدر بتشكيلها قرار من اللجنة الشعبية العامة (سابقا) .

وحيث إن الشركة ووفقاً لقرار إنشائها هي شركة مساهمة وتمارس نشاطها وفقاً للقواعد المعمول بها في الشركات التجارية طبقاً لإحكام القانون التجاري ، وقد حدد هذا القانون (القانون رقم 23 لسنة 2010 ميلادية بشأن النشاط التجاري) الجهة المختصة قانوناً بتعيين مجلس إدارة الشركة المساهمة حيث نص في مادته رقم 173 على أن تختص الجمعية العمومية بتعيين مجلس الإدارة إذا لم يتم تعيينه بمقتضى عقد التأسيس ، كما نصت المادة 172 من القانون على أن يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة من المساهمين أو من غيرهم و إذا لم تعين الجمعية العمومية رئيساً لمجلس الإدارة أختاره الأعضاء من بينهم .

وتأسيساً على ما تقدم وانسجاماً مع نصوص القانون التجاري فقد أعيد تشكيل مجلس الإدارة من قبل الجهة المختصة بموجب قرار الجمعية العمومية رقم 4 لسنة 2012م ميلادية ، كما تجدر الإشارة أن اختصاصات وكلاء الوزارات محددة على سبيل الحصر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 1 لسنة 2012 ميلادية بشأن تحديد اختصاصات وكلاء الوزارات ومساعدتهم حيث لم يكن من ضمن هذه الاختصاصات تكليف رؤساء مجالس إدارات الشركات لا بصورة دائمة أو مؤقتة حيث إن المهام والاختصاصات المسندة إليهم كانت جميعها ذات طبيعة تنفيذية إشرافية محددة بالتشريعات النافذة أو بقرارات صادرة عن الجهات المختصة ولا يجوز لهم تجاوز أو مخالفة تلك الاختصاصات .

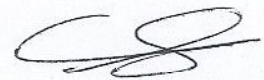
ولما سبق بيانه ، وحيث إن الأجراء المتخذ من قبل السيد / وكيل وزارة المواصلات و النقل البري بتكليف رئيس لمجلس إدارة الشركة العامة للنقل السريع يعد إجراءً يخرج عن نطاق اختصاصه وصلاحياته لانعقاده للجمعية العمومية للشركة وفق التشريعات النافذة وبالأخص القانون رقم 23 لسنة 2010 ميلادية بشأن النشاط التجاري .

لذلك فإن إدارة القانون ترى:-

أن الإجراء المتخذ من قبل السيد وكيل وزارة المواصلات للطرق والنقل السريع جاء مخالفاً لصحيح القانون ويخرج عن نطاق اختصاصاته وغير منتج لأي أثر قانوني لانعقاد هذا الاختصاص للجمعية العمومية للشركة دون غيرها وعلى النحو السابق سرده بصلب هذه المذكرة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

محمد بن محمد الكبيش
رئيس إدارة القانون



م / م اليوسفي
- هدى عبدو 2015م